

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله بن الحسين المعظم

رقم القضية : ٢٠٠٠/٨٣٤

رقم القرار :

الهيئة الحاكمة برئاسة الرئيس القاضي السيد أحمد الطراونه

وعضوية القضاة السادة

يوسف الحمود ، عبدالرحمن البنا ، بسام العتوم ، فوزي العمري

المميز ضده

المميز

الحق العام

بتاريخ ٢٠٠٠/٨/٩ قدم هذا التمييز للطعن بالحكم الصادر عن محكمة

الجنايات الكبرى بالقضية رقم ٩٩/٥١٤ فصل ٢٠٠٠/٢/٢٨ القاضي بإدانة

المتهم بجناية الخطف طبقاً للمادة ٤/٣٠٢

عقوبات وتجريمه بجناية الإغتصاب لفتاه لم تتم الخامسة عشر من عمرها طبقاً

للمادة ٢/٢٩٢ عقوبات المعدله بالمادة ٢/٩ من قانون العقوبات رقم ٩ لسنة ٨٨

مكرره ثلاثة وعشرون مره وتجريمه بجناية الإغتصاب لأثنى بغير رضاها طبقاً

للمادة ٢٩٢ عقوبات مكرره تسعة عشر مره .

١- عملاً بأحكام المادة ٤/٣٠٢ من قانون العقوبات وضع المجرم

بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة عشر سنوات والرسوم

عن جنابة الخطف وإسقاط الحق الشخصي تقرر المحكمه اعتبار ذلك من

الأسباب المخففة التقديرية لذا وعملاً بالمادة ٣/٩٩ تخفيض العقوبة بحقه لتصبح وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات والرسوم .

٢- عملاً بأحكام المادة ٢/٢٩٢ عقوبات المعدلة بالمادة ٢/٩ من قانون العقوبات رقم ٩ لسنة ٨٨ الحكم بإعدام المجرم .  
شنعاً حتى الموت عن جناية الإغتصاب لفتاه لم تكمل الخامسة عشر من عمرها وإسقاط الحق الشخصي اعتبار ذلك من الأسباب المخففة التقديرية ، لذا وعملاً بالمادة ١/٩٩ من قانون العقوبات تخفيض العقوبة بحقه لتصبح وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة عشر سنوات والرسوم .

٣- عملاً بأحكام المادة ١/٢٩٢ عقوبات المعدلة بالمادة ١/٩ من قانون العقوبات رقم ٩ لسنة ٨٨ وضع المجرم  
بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة عشر سنوات والرسوم عن كل جناية من جنایات الإغتصاب لأنثى أتمت الخامسة عشره من عمرها وإسقاط الحق الشخصي اعتبار ذلك من الأسباب المخففة التقديرية لذا وعملاً بالمادة ٣/٩٩ عقوبات تخفيض العقوبة بحقه لتصبح وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات والرسوم عن كل جناية .

٤- عملاً بالمادة ٧٢ عقوبات تقرر المحكمه إدغام العقوبات المحكوم بها المجرم وتنفيذ العقوبة الأشد بحقه وهي وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة عشر سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

#### وتتلخص اسباب التمييز بما يلي :-

- (١) أن هذه القضية ليس لها أساس من الصحة .
- (٢) المتهم لم يرتكب الجرم المسند إليه .
- (٣) المتهم بريء من التهمة المسنده إليه وهي الإغتصاب .

لهذه الأسباب يطلب المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٠٠٠/٨/٣١ قدم رئيس النيابة العامة مطالعة خطيه طلب في نهايتها رد التمييز شكلاً .

القرار

بعد التدقيق والمداوله يتبين أن المميز لم يدفع الرسوم المقرره بموجب الماده "٤٧" من جدول الرسوم الملحق بنظام الرسوم رقم (٤) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته عن المرحله التمييزيه .  
وعليه نقرر رد التمييز من حيث الشكل .

قراراً صدر بتاريخ ١٨ رجب سنة ١٤٢١هـ الموافق ٢٠٠٠/١٠/١٥ م .

الرئيس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق/ن ر

lawpedia.jo